منظومة الأمم المتحدة ، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ؛

٤ - تحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على دعم جميع الجهود الرامية إلى حظر التنقيب والتعدين في أنتاركتيكا وحولها ، وعلى ضمان الاضطلاع بجميع الأنشطة بصورة خالصة لأغراض الدراسات العلمية السلمية ، وعلى أن تكفل جميع هذه الأنشطة صون السلم والأمن الدوليين في أنتاركتيكا وحماية بيئتها ، وأن تكون لصالح البشرية جمعاء ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يجري ، بمعاونة البرامج والوكالات المتخصصة المناسبة في الأمم المتحدة ، مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وباستخدام البيانات والموارد المتوفرة ، دراسة شاملة عن إنشاء محطة ترعاها الأمم المتحدة في أنتاركتيكا ، بغية تعزيز التعاون الدولي المُنسَّق في البحوث العلمية لفائدة البشرية ، وبخاصة أهمية أنتاركتيكا للبيئة والنظم الايكولوجية في العالم ، وكذلك للعمل كنظام للإنذار المبكر بشأن التغيرات والحوادث المناخية ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ؛

٦ - تحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التعاون مع الأمين العام ومواصلة المشاورات بشأن جميع الجوانب المتعلقة بأنتاركتيكا ؛

٧ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريراً عن حالة البيئة في أنتاركتيكا وتأثيرها على النظام البيئي العالمي ، مستخدماً البيانات والموارد المتوفرة ؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين البند المعنون « مسألة أنتاركتيكا » .

الجلسة العامة ٦٦
١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

باء

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٨٣/٤٣ باء المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وقراريها ١٢٤/٤٤ ألف وباء المؤرخين في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وقد نظرت في البند المعنون « مسألة أنتاركتيكا » ،

وإذ تلاحظ مع الأسف أن نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصري ، والذي عُلِّق اشتراكه في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مابرح يشارك في اجتماعات الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا ،

وإذ تشير إلى القرار الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخمسين ، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٩[٥٧] ،

وإذ تشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية بشأن أنتاركتيكا التي اعتمدها المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في بلغراد في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩[٧] ،

وإذ تشير كذلك إلى أن معاهدة أنتاركتيكا[٩٥] يقصد بها ، حسب نص أحكامها ، تعزيز المقاصد والمبادىء الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ أن سياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام الأقلية العنصري في جنوب افريقيا ، والتي أُدينت عالمياً ، تشكل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام[٩٦] ، وتعرب عن بالغ قلقها لعدم اتخاذ أية تدابير محددة وفقاً للفقرة ٢ من القرار ١٢٤/٤٤ ألف ؛

٢ - تنظر بعين القلق إلى استمرار مشاركة نظام جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصري في اجتماعات الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا ؛

٣ - تناشد مرة أخرى الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا أن تتخذ تدابير عاجلة لاستبعاد نظام جنوب افريقيا العنصري القائم على الفصل العنصري من الاشتراك في اجتماعات الأطراف الاستشارية في أقرب وقت ممكن ، وتدعوها إلى إبلاغ الأمين العام بما يتخذ من تدابير فيما يتعلق بأحكام هذا القرار ؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً في هذا الصدد إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، آخذاً في الاعتبار القلق المعرب عنه في الفقرة ١ من هذا القرار ؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين البند المعنون « مسألة أنتاركتيكا » .

الجلسة العامة ٦٦
١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٧٩/٤٥ - تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة ، بما فيها قرارها ١٢٥/٤٤ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ تسلِّم بأهمية تكثيف وتعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وزيادة تعزيز الصلات الاقتصادية والتجارية والثقافية في المنطقة ،

وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في تعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التوتر المستمر والعمليات والأنشطة العسكرية المتواصلة في أجزاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وما ينجم عن ذلك من تهديد للسلم والأمن ،

وإذ ترحّب بالتطورات المواتية في العلاقات السياسية الدولية وتعرب عن الأمل في أن يكون لتعزيز الأمن والتعاون ، ولاسيما في أوروبا ، تأثير إيجابي أيضاً على منطقة البحر الأبيض المتوسط ،

وإذ تعيد أيضاً التأكيد على مسؤولية جميع الدول في أن تمتثل في تصرفاتها لمقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، ولأحكام إعلان مبادىء القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة[٩٨] ،

وإذ تعترف بالجهود التي تحققت حتى الآن وبالتصميم الذي تبديه بلدان البحر الأبيض المتوسط على تكثيف عملية الحوار والمشاورات الهادفة إلى تعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة ،

وإذ تعترف أيضاً برغبة بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في أن تؤخذ احتياجات المنطقة في الاعتبار في المفاوضات الجارية والمقبلة المتصلة بالأمن الدولي ونزع السلاح ، ولاسيما ما يتصل منها بتعزيز الأمن والتعاون في أوروبا ،

وإذ تعترف كذلك بالطابع الذي لا يتجزأ للأمن في البحر الأبيض المتوسط وبالحاجة إلى كفالة أن تهدف جميع الإجراءات إلى تعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الوعي المتزايد في أوروبا بالحاجة إلى القيام بعمل مترابط في البحر الأبيض المتوسط بهدف المساهمة في تخفيف حدة التوتر وتحسين علاقات حسن الجوار وتعزيز التقدم السياسي والثقافي والاقتصادي في المنطقة ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن هذا البند[٩٩] ،

١ ـ تؤكد من جديد أن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يتصل اتصالاً وثيقاً بالأمن الأوروبي وبالسلم والأمن الدوليين ؛

٢ ـ ترحّب بما أعربت عنه بلدان البحر الأبيض المتوسط من تصميم على تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون في المنطقة بهدف التوصل ، عن طريق تسوية سلمية ، إلى حلول عادلة ودائمة للأزمات التي لاتزال تهدد السلم والاستقرار في المنطقة ، لتضمن بذلك انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية وحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً لمقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ؛

٣ ـ تحيط علماً بنتائج المؤتمر الوزاري الثالث لبلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، المعقود في مدينة الجزائر في حزيران/يونيه ١٩٩٠[١٠٠] ، وبالاقتناع المعرب عنه بأن من شأن إجراء حوار مفتوح ومستمر وتكثيف التعاون أن يؤدي إلى زيادة التفاهم المشترك والثقة المتبادلة ، مما يعزز الاستقرار والأمن والسلم في المنطقة ؛

٤ ـ تعرب عن ارتياحها للتقدم المحرز في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذي زاد إلى حد كبير من احتمالات تنفيذ الالتزام الذي تعهدت به الدول المشاركة في المؤتمر بتكثيف الحوار السياسي والتعاون مع جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط بغية تعزيز الأمن والعمل على تخفيف حدة التوترات وتسوية الأزمات والمنازعات وكذلك تنمية التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛

٥ ـ تحيط علماً بتقرير الاجتماع المتعلق بالبحر الأبيض المتوسط الذي عقده ، في بالما دي مايوركا في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، والذي أعاد التأكيد ، في جملة أمور ، على التزام الدول المشاركة في المؤتمر بأحكام المؤتمر فيما يتعلق بالسلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأكد استمرار أهمية تلك الأحكام ؛

٦ ـ تلاحظ الدعم الواسع النطاق الذي يحظى به لدى بلدان البحر الأبيض المتوسط الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، واستعداد تلك الدول لبدء مشاورات إقليمية بغية تهيئة الظروف الملائمة لبدء هذه العملية ؛

٧ ـ تلاحظ أيضاً التقدم الذي تحقق بالفعل في المبادرات الأخرى الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ولاسيما المؤتمر البرلماني الدولي الثالث والثمانون ، المعقود في نيقوسيا في نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، والاجتماع الأول لوزراء خارجية دول غربي البحر الأبيض المتوسط ، المعقود في روما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، واجتماع وزراء خارجية دول البلقان ، المعقود في تيرانا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، واجتماعات اتحاد المغرب العربي ؛

٨ ـ تؤكد ضرورة إيجاد تسوية عادلة وسلمية للمشاكل المستمرة القائمة في المنطقة ، واحترام وضمان السيادة والاستقلال

---

(٩٨) القرار ٢٦٢٥ (د ـ ٢٥) ، المرفق .

(٩٩) A/45/713 .

(١٠٠) انظر : A/45/357 .

والسلامة الإقليمية لجميع البلدان والشعوب في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، والتقيّد التام بمبدأي عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة ؛

٩ ـ تحث جميع الدول على التعاون مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط على تكثيف التعاون بأشكاله القائمة في مختلف الميادين ، بغية تخفيف حدة التوتر وتعزيز السلم والأمن وكفالة الاستقرار والرفاه ودعم العمليات الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية والتنمية في بلدان المنطقة وفقاً لمقاصد ومبادىء الميثاق ؛

١٠ ـ تشجّع الجهود الرامية إلى إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية وإلى تعزيز تحقيق نمو دائم في دول منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ولاسيما الدول النامية في المنطقة ، التي تبذل جهوداً متواصلة من أجل التكيّف وتقدم تضحيات في ظل بيئة لاتزال غير مواتية ؛

١١ ـ تدعو الأمين العام إلى مواصلة إيلاء الاهتمام الوثيق لمسألة السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وإلى تقديم المشورة والمساعدة إلى بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في الجهود المتضافرة التي تبذلها لتعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة ، إذا طلب إليه ذلك ؛

١٢ ـ تدعو جميع الدول الأعضاء ، وكذلك المنظمات الإقليمية والتجمعات دون الإقليمية ذات الصلة ، إلى أن توافي الأمين العام بأفكار واقتراحات محددة بشأن هذه المسألة وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ؛

١٣ ـ تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين البند المعنون « تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط » .

الجلسة العامة ٦٦
١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٤٥/٨٠ ـ استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

إن الجمعية العامة ،

إذ تدرك أن المرحلة الراهنة من تطور البشرية مرحلة متميزة بما فيها من تغيرات تكنولوجية واقتصادية وسياسية ، مما يجعل التقدم الشامل ممكناً تجاه بناء عالم أكثر سلماً وأمناً وعدالة وإنصافاً وديمقراطية وإنسانية ،

وإذ تؤكد أن نزع السلاح ، وتخفيف التوتر الدولي ، واحترام القانون الدولي ومقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، وبخاصة مبادىء تساوي الدول في السيادة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والحض على الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، واحترام الحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والقضاء التام على الاستعمار والفصل العنصري وجميع الأشكال الأخرى للعنصرية والتمييز العنصري ، والعدوان والاحتلال ، واحترام حقوق الإنسان ، عوامل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وتوفر الأساس للسلم والأمن الدوليين ،

وإذ ترحب بالتغيرات الإيجابية الأخيرة في النظام الدولي ، التي تميزت بانتهاء الحرب الباردة وتخفيف حالات التوتر على الصعيد العالمي بزوغ روح جديدة تحكم العلاقات الدولية ،

وإذ ترحب أيضاً ، في هذا السياق ، بأن عدداً من المنازعات والصراعات تأخذ سبيلها إلى الحل عن طريق المفاوضات في جو من التفاهم والتعاون ،

وإذ ترحب كذلك بالحوار الواسع النطاق الجاري بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بما له من آثار إيجابية على التطورات العالمية ، وإذ تعرب عن أملها في استمرار وتوسيع هذه العملية بهدف زيادة تعزيز السلم والأمن الدوليين والتعاون على الصعيد الدولي ،

وإذ تعرب عن أملها في أن تستمر الاتجاهات الإيجابية التي بدأت في أوروبا ، حيث يجري بناء نظام جديد للأمن والتعاون من خلال عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وأن تشجع اتجاهات مماثلة في أنحاء أخرى من العالم ،

وإذ تعرب في الوقت ذاته عن شديد قلقها إزاء استمرار المنازعات والمشاكل والأخطار الجديدة التي تتهدد السلم والأمن الدوليين وعن تأييدها لجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي وعادل لبؤر التأزم في العالم ، بما في ذلك تحقيق مزيد من فض الاشتباك على الصعيد العسكري ،

وإذ تشدد على ضرورة تعزيز الأمن الدولي عن طريق نزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي الذي يفضي إلى التخلص من جميع الأسلحة النووية ، وفرض قيود على تصعيد سباق التسلح كيفاً وكماً ،

وإذ تشدد أيضاً على الأهمية المتزايدة للصلة بين نزع السلاح والتنمية في العلاقات الدولية الراهنة ،

وإذ ترى أنه لا يمكن أن يقوم سلم وأمن مستقران ودائمان في العالم بدون حل المشاكل الاقتصادية الجسيمة ، وخاصة احتياجات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ،

وإذ ترى أيضاً في هذا السياق أن الحالة الاقتصادية في البلدان النامية قد تدهورت تدهوراً هائلاً ، مما يزيد من اتساع